Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 251-270
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.14

Journal of Business Economics for Applied Research
مجلة اقتصاديات الأعمال للبحوث التطبيقية
ISSN 2709-6475

Measuring and analyzing the causal relationship between macroeconomic variables in addressing the external deficit in the Iraqi economy for the period (1990-2021)(*)

Researchers: Assist.Prof.Dr. Abdullah Khader Abtan Al-Sabaawi(1), Maha Fadel Abbas Al-Lahibi(2)
University of Mosul, College of Administration and Economics
(1) Abdallah-khudair@uomosul.edu.iq, (2) maaam9393@gmail.com

Key words:
Current account deficit, macroeconomics, exports, imports.

A R T I C L E I N F O

***Article history*:**
Received 18 Jun. 2023
Accepted 03 July. 2023
Avaliabble online 30 Jun. 2024

©2023 College of Administration and Economy, University of Fallujah. THIS IS AN OPEN ACCESS ARTICLE UNDER THE CC BY LICENSE
e.mail CAE.jabe@uofallujah.edu.iq

*Corresponding authors:
Abdullah Khader Abtan Al-Sabaawi,
Maha Fadel Abbas Al-Lahibi
College of Administration and Economics,
University of Mosul

Abstract:
The study aims to know the impact of macroeconomic variables on the deficit in the balance of payments for Iraq for the period (1990-2021), and to show the extent of the impact of macroeconomic variables in bridging the balance of payments deficit, and to know the methods and mechanisms used to address imbalances in those balances, and to measure the relationship between those variables and their impact on The balance of payments deficit, as the Autoregressive Model (ARDL) was used within the software package (EVIEWS12) as a means of measurement, and proceeded from the hypothesis that there are many macroeconomic variables affecting the balance of payments, including monetary political variables and other economic variables such as Gross Domestic Product. Domestic product, exports and imports that have an influential role in the external deficit. The study reached a set of conclusions, most notably, the existence of a direct and significant relationship in the long term only between the nominal exchange rate, inflation, and the current account deficit and surplus, and the existence of a direct and significant relationship in the short and long term between GDP and the current account deficit and surplus, as well as the existence of an inverse and significant relationship in The short and long term between exports of goods and services and the current account deficit and surplus. Finally, there is a positive and significant relationship in the short and long term between imports of goods and services and the current account deficit and surplus. It is composed of a production, financial and service base, which contributes to finding other sources of income in addition to the economically weak sectors, and correcting the imbalance in the trade balance by adopting a flexible exchange rate policy directed towards increasing exports, as well as reducing the volume of imports and limiting it to the necessary investment and consumer goods that are in line with the policies Other economic factors that the local market is unable to provide in order to reduce vulnerability to external factors, which will in turn affect the internal balance.

(*) The research is extracted from a master's thesis of the second researcher.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 251-270
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.14

قياس وتحليل العلاقة السببية بين متغيِّراتِ الاقتصادِ الكُلِّي في معالجةِ العجزِ الخارجـــيِّ في الاقتصاد العراقِي للمدة (1990-2021)(*)

أ.م.د. عبدالله خضر عبطان السبعاوي
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
Abdallah-khudair@uomosul.edu.iq

الباحثة: مها فاضل عباس اللهيبي
جامعة الموصل
كلية الإدارة والاقتصاد
maaam9393@gmail.com

المستخلص

تهدف الدراسة إلى معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية على العجز في ميزان المدفوعات للعراق للمدة (1990-2021)، وبيان مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في سد عجز ميزان المدفوعات، ومعرفة الطرائق والآليات المتبعة لمعالجة الاختلالات في تلك الموازين، وقياس العلاقة بين تلك المتغيرات وتأثيرها على عجز ميزان المدفوعات، إذ أُستخدم أنموذج الانحدار الذاتي (ARDL)، ضمن حزمة برمجية الـ(EVIEWS12) كوسائل للقياس، وانطلقت من فرضيه مفادها بأَنَّ هناك متغيرات عديدة من الاقتصاد الكلي مؤثرةً في ميزان المدفوعات منها متغيرات سياسية نقدية ومتغيرات اقتصادية أُخرى مثل الناتج المحلي الإجمالي Gross domestic product والصادرات والاستيرادات الَّتي لها دور مؤثرً في العجز الخارجي. إذ توصلت الدراسة إلى مجموعة من الاستنتاجات أبرزها، وجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل الطويل فقط بين سعر الصرف الأسمي والتضخم وعجز الحساب الجاري وفائضه، ووجود علاقة طردية ومعنوية في الأَجل القصير والطويل بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الحساب الجاري وفائضهُ، وكذلك وجود علاقة عكسية ومعنوية في الأَجل القصير والطويل بين صادرات السلع والخدمات وعجز الحساب الجاري وفائضهً. واخيرا وجود علاقة طردية معنوية في الأَجل القصير والطويل بين استيرادات السلع والخدمات وعجز الحساب الجاري وفائضه، كما اوصت الدراسة وضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والاستيرادات لتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أُخرى للدخل إلى جانب القطاعات الضعيفة اقتصادياً، وتصحيح الاختلال في الميزان التجاري من اتباع سياسة سعر صرف مرن يوجه نحو زيادة الصادرات، فضلاً عن تقليل حجم الاستيرادات وحصره في السلع الاستثمارية والاستهلاكية الضرورية الَّتي تتماشى مع السياسات الاقتصاديَّة الأُخرى، الَّتي يعجز السوق المحلية عن توفيرها وصولاً إلى تقليل نسبة التأثر بالعوامل الخارجية التي ستؤثر بدورها على التوازن الداخلي.

الكلمات المفتاحية: عجز الحساب الجاري، الاقتصاد الكلي، الصادرات، الاستيرادات.

(*) البحث مستل من رسالة ماجستير للباحثة الثانية.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 251-270
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.14

المقدمة:

يُعَدُّ ميزان المدفوعات الواجهة التي يطل فيها الاقتصاد الوطني على الاقتصاد العالمي والعكس صحيح لكونه سجل تُدرج فيه كافة المعاملات الاقتصادية التي تدمج الاقتصاد الوطني مع الاقتصاد العالمي، وترتبط معه بعلاقات تبادلية مزدوجة فيها القيود المدنية والقيود الدائنة، إذ تتضمن رأس المال والسلع والخدمات؛ إذ يُعدُّ تحقيق التوازن في ميزان المدفوعات من المواضيع المميَّزة التي كانت ولا تزال تشغل تفكير كثير من الاقتصاديين في مختلف انحاء العالم؛ إذ تسعى كل البلدان إلى تحقيقه والحفاظ عليه، لما يترتب عليه من انعكاس إيجابيّ على مختلف مؤشرات الاقتصاد الجزئي والكلي والمستوى المعاشي للأفراد، تتعدد العوامل المؤثرة في الاقتصادات الكلية وتتفاوت في مدى تأثيرها ويمكن التماس ذلك بدراسة تأثير وتأثر ميزان المدفوعات بالمتغيرات الاقتصادية الكلية بوصفها الواجهة العاكسة لحالة البلدان الاقتصادية.

أولاً: مشكلة البحث:

تعاني الكثير من البلدان ولاسيما العراق من المشاكل في موازين مدفوعاتها وأبرزها الاختلالات الهيكلية في ميزان المدفوعات وعدم التعرف على أسبابها، إذ تعزى مشكلة الدراسة إلى وجود عجز مستمر في العراق، وتختلف مستويات تأثير متغيرات الاقتصاد الكلي على العجز بين دولة وأُخرى؛ إذ أن هناك اختلاف في تأثير هذه المتغيرات المختارة في الدولة نفسها وعلى مُدد زمنية متفاوتة.

ثانياً: هدف البحث:

يهدف البحث إلى معرفة أثر المتغيرات الاقتصادية الكلية المتمثلة بسعر الصرف والتضخم في العجز في ميزان المدفوعات لدولة العراق للمدة (1990-2021)، وبيان مدى تأثير المتغيرات الاقتصادية الكلية في العجز الخارجي.

ثالثا: أهمية البحث:

يُعَدُّ ميزان المدفوعات من بين أبرز المؤشرات التي باستطاعتها إعطاء دلائل معبرة عن الوضع الاقتصادي لأي دولة، وعليه ارتأينا تتبع المراحل المتتالية لتطور الميزان المدفوعات خلال مدة الدراسة (1990-2021)، إذا تعزى أَهميَّة الدراسة إلى بيان الاثار التي أَفرزتها الاختلافات في ميزان المدفوعات على الاقتصاد العراقي.

رابعاً: فرضية البحث:

في ضوء مشكلة البحث يمكن صياغة الفرضية الآتية:

توجد علاقة سببية غير منضبطة بين متغيرات الاقتصاد الكلي في معالجة العجز الخارجي في الاقتصاد العراقي للمدة (1990-2021).

خامساً: منهج البحث:

اعتمد البحث منهجية التحليل الاقتصادي بأُسلوبين هما الوصفي الذي يستند إلى النظريات الاقتصادية والأُسلوب الثاني الكمي والقياسي الَّذي يستند إلى طرائق الاقتصاد القياسي الحديث

وأدواته لقياس آثر المتغيرات الاقتصادية في ميزان المدفوعات وتفسير نتائج الاتجاه الكمي في تقييم الجانب التطبيقي لبلد العراق.

سادسا: حدود البحث:

فيما يتعلق بالحدود الزمانية والمكانية فقد اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمانية للمدة (1990-2021) أي مدة (32) سنة.

أما بالنسبة للحدود المكانية، فقد اعتمدت الدراسة على دولة (العراق) لاختبار حدودها المكانية.

سابعاً: هيكلية البحث:

تم تقسيم البحث إلى مقدمة وثلاث مباحث ،فضلا عن الاستنتاجات والتوصيات، تناولنا في المبحث الأول (الاطار النظري لكل من سعر الصرف وأهميته، والتضخم وآثاره الاقتصادية، والنمو وعناصره الأساسية)، أما المبحث الثاني فتناول (مفهوم ميزان المدفوعات ،واهميته والاختلال)، وأخيراً المبحث الثالث (يوضح الجانب القياسي من الدراسة).

الدراسات السابقة:

أشارت الدراسة التي أجرتها Fatima واخرون 2021 في سيرلانكا إلى أَنَّ معدل التضخم يؤثر بشكل إيجابيّ على ميزان التجاري في المدى القصير بينما المتغيرين سعر صرف و الناتج الداخلي الخام فقط كان لهما تأثير أكثر على الميزان التجاري على المدى الطويل، كما اشارت دراسة (Musab & Yousif,2017) في السودان إلى وجود علاقة طردية بين ميزان المدفوعات والدين الخارجي وعلاقة عكسيه بين ميزان المدفوعات وكل من (سعر الصرف، التضخم، الناتج المحلي الإجمالي)، وتوصلت دراسة (Iberhium,2017) التي اجراها في العراق إلى وجود علاقة طردية بين كل من عرض النقد وسعر الصرف وميزان مدفوعات وعلاقة عكسية بين الناتج المحلي الإجمالي والتضخم.

المبحث الأول: الجانب النظري:

المحور الأول: الاطار النظري والمفاهيمي لسعر الصرف (المفهوم - الأهمية):

أولاً: مفهوم سعر الصرف:

يُعرف سعر الصرف على أنه عدد الوحدات من العملة الأَجنبيَّة للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية أَو العكس. ويمكن القول إنَّه عدد وحدات العملة الوطنية التي يستلزم دفعها لشراء وحدة واحدة من العملة الأَجنبيَّة أَو العكس (Abdul Hadi & Nadia, 2021: 6)، ويقصد به عدد الوحدات من العملة الأَجنبيَّة الواجب دفعها للحصول على وحدة واحدة من العملة المحلية (Khalil, 2007: 83)، كما يعرف سعر الصرف على أنَّه المرآة التي تعكس مركز الدولة التجاري مع الدول الأُخرى من الصادرات والاستيرادات، أَي أَنَّه يربط اقتصاد دولة معينة باقتصاد دول أُخرى (Nama, 2011, : 15).

ثانياً: أهمية سعر الصرف:

يلعب سعر الصرف دوراً مميَّزاً في النشاطات الاقتصادية الخارجية التي يقوم بها أي بلد سواء كان ذلك نشاطاً تجارياً أو استثمارياً كما يمثل سعر الصرف دوراً محورياً في السياسة النقدية، إذ يمكن أن يستخدم كهدف أو كأداة أو ببساطة كمؤشر واستخدام سعر صرف النقد كهدف اتجاه العملات الأُخرى، قد يكون عاملاً لتخفيض التضخم وهذا ما يتلاءم مع الهدف النهائي للسياسة النقدية للبلد، وتبرز أهميَّة سعر الصرف عن طريق:

1. تنعكس مساهمته في تحقيق أهداف الاقتصاد الكلي في توازن الاقتصاد الداخلي والخارجي، لأَنَّ التوازن الداخلي ينعكس على استقرار الأسعار المحلية فضلاً عن تحقيق مستوى النمو الاقتصادي، بينما ينعكس التوازن الخارجي في ميزان المدفوعات، والذي يظهر في معاملات التجارية المختلفة للدولة (Salma,2015:13).
2. يهدف سعر الصرف إلى إيجاد طرائق وإجراءات يمكن أن تحقق استقرار سعر صرف العملة المحلية مقابل العملة الأَجنبيَّة (Ayyash & Baaloul,2018:4).
3. بما أن سعر الصرف يمثل التكاليف والأَسعار ، فيمكن أن يعمل في النهاية كمؤشر لميزان المدفوعات ، على الصعيدين المحلي والخارجي.
4. تؤدي زيادة سعر صرف العملة الوطنية إلى ارتفاع قيمة السلع التصديرية المنتجة محلياً وانخفاض أَسعار الواردات (Najari,2010:122).

المحور الثاني: الاطار النظري والمفاهيمي للتضخم (المفهوم ـ الآثارالاقتصادية):

أولاً: المفهوم:

مفهوم التضخم يقضي ايضا بأَنَّ يكون ذلك الارتفاع مستمر وعلى مُدَّة من الزمن (Oyaya & Khalil,2018:166). يعبر التضخم عن الارتفاع المستمر والملموس في المستوى العام للأَسعار في الدولة ويشير إلى الزيادة في كمية النقود المتداولة في الاقتصاد التي تؤدي إلى انخفاض في قيمتها أي القوة الشرائية لوحدة النقد نتيجة ارتفاع مستويات الأَسعار المحلية مِمَّا يؤدي إلى ثبات مستويات الدخل وقصور جانب العرض في مواجهة جانب الطلب (Hamid,2021:64)، وعرفه الاقتصاديون بأَنَّه عبارة عن الزيادات التي تحدث على المستوى الإنفاق الكلي دون ان تصاحبها زيادة في حجم إنتاج السلع والخدمات (Naguib,2016:8).

ثانياً: الآثار الاقتصادية للتضخم:

وتتمثل أَبرز الآثار الاقتصادية التي تحدثها الضغوط التضخمية فيما يأتي:

1. فقدان النقود لوظيفتها كمخزن القيم:

تؤدي الارتفاعات المستمرة في الأَسعار إلى فقدان النقود لجزء من قوتها الشرائية مِمَّا ينعكس في إضعاف ثقة الأَفراد بوحدة العملة الوطنية وفقدانها لوظيفتها كمخزن للقيمة (Al-Tamimi,2019:8).

2. اختلال ميزان المدفوعات:

يحدث التضخم اختلال في عجز ميزان المدفوعات، وذلك لزيادة الطلب على الاستيرادات وانخفاض حجم الصادرات (Abdul Qader,2011:62-63).

3. توجيه الاستثمارات في غير صالح الاقتصاد الوطني:

تستهدف عملية التنمية الاقتصادية توسيع الطاقات الإنتاجية في كافة قطاعات الاقتصاد وذلك باستخدام الأمثل للطاقات الإنتاجية بهدف توفير مختلف السلع سواء كانت استهلاكية أو استثمارية، غير أن التضخم يقف دون تحقيق ذلك؛ إذ إنَّ زيادة الطلب الكلية على السلع الاستهلاكية الضرورية، يؤدي إلى ارتفاع أسعارها ومن ثُمَّ تحقيق أرباح طائلة لمنتجيها (Mutlaq,*et.al.*,2021:420).

المحور الثالث: الاطار النظري والمفاهيمي للنمو الاقتصادي (المفهوم - عناصر النمو):

أولاً: مفهوم النمو الاقتصادي:

تعددت مفاهيم النمو الاقتصادي بعده ظاهرة مستمرة وليست مؤقته على مستوى العالم وهو من المفاهيم المهمة ويعرف على أنه : التغير التلقائي في الاقتصاد القومي وفي مؤشراته بما يعني ارتفاع الدخل القومي ونصيب الفرد منه، وأن التغير يحدث تلقائيا طبقا لقوى السوق (Abd, Abd, 2021:147-175)، يعرف النمو الاقتصادي على أنه الزيادة المستمرة وتكون طويلة الأجل في نصيب الفرد من الدخل الحقيقي، فإذا زاد نصيب الفرد بعد أن يبرأ الاقتصاد من حالة الكساد بالسلع والخدمات فإن هذه الزيادة تكون دورية وليست مستمرة ويعد ذلك نمواً اقتصادياً (Atallah, Abdullah,2021:271-290).

ثانياً: عناصر النمو الاقتصاديّ:

لكي يحقق أي مجتمع نمواً اقتصادياً يجب أن يكون له سلسلة من العناصر، تتلخص فيما يأتي:

1. **العمل:** يُعَدُّ عنصر العمل من أَبرز العوامل المؤثرة بشكل كبير في العملية الإنتاجية، ويتمثل بالقدرات الجسمية والفكرية للإنسان التي يمكن أن يستخدمها في العملية الإنتاجية، ويرتبط حجم اليد العاملة بعدد السكان النشطين والجاهزين للعمل والقادرين عليه (Al-Abadi,2018:7).
2. **رأس المال الفني:** يُعَدُّ عنصر رأس المال عنصراً تراكمياً، ويتألف من الآلات والمباني والأراضي وغيرها التي تدخل في العملية الإنتاجية (Khalaf,2006:107).
3. **الموارد الطبيعية:** يعتمد إنتاج اقتصاد معين ونموه الاقتصادي على كمية ونوعية موارده الطبيعية، مثل درجة خصوبة التربة ووفرة المعادن والمياه والغابات وما إلى ذلك. يطور البشر الموارد الطبيعية لتحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية، فكمية ونوعية الموارد الطبيعية لبلد ما ليست بالضرورة ثابتة، فمن الممكن للمجتمع أن يكتشف أو يطور موارد طبيعية جديدة، ومن ثُمَّ زيادة النمو الاقتصادي في المستقبل (Erekat,2013:111).
4. **التخصص والإنتاج المكثف:** يُعَدُّ مبدأ التخصص وتقسيم العمل الذي دعا إليه آدم سميث منذ عام 1776 م مبدأً مميَّزاً لتحقيق النمو الاقتصادي، لأَنَّ تقسيم العمل والتخصص في هذا النوع من العمل سيؤدي حتماً إلى زيادة في كمية ونوعية الإنتاج (Faryal,2018:24).
4. **البيئة الاقتصادية:** إن وجود بيئة اقتصادية مناسبة سيسهل عملية النمو الاقتصادي في أي بلد، تشير البيئة الاقتصادية إلى مجموعة العوامل التي تدعم تحقيق أهداف النمو الاقتصادي، مثل وجود نظام مصرفي فعال قادر على تمويل عملية النمو الاقتصادي، ووجود نظام ضريبي يشجع الاستثمار، ونظام سياسي مستقر يحفز التقدم والنمو الاقتصادي في وقت واحد (Al-Shorfat, 2010:45).

5. التقدم التكنولوجي: يُعَدُّ هذا العامل من أَبرز العوامل في تحديد النمو الاقتصادي، إذ أَدَّى التطور والتطبيق السريع للمعرفة التكنولوجية إلى زيادة مستوى معيشة السكان، ولا يقتصر تكوين التكنولوجيا على ظهور الاختراعات والإبداعات فحسب، بل يعني أن المجتمع بأسره يسعى باستمرار لزيادة تطوير الموارد الاقتصادية الحالية والاستفادة منها (Erekat,2013:112).

المبحث الثاني: الاطار النظري والمفاهيمي لميزان المدفوعات (المفهوم - الأهمية - الاختلال):

المحور الأول: ميزان المدفوعات:

أولاً: المفهوم:

يعد ميزان المدفوعات أداة مهمة توضح مكانة ورصانة البلد اقتصادياً مع اقتصادات دول العالم الأخرى، وتعددت تعاريفه طبقاً لآراء الاقتصاديين والمدارس الفكرية، ولعل من أهمها أنه بات يمثل سجل معاملات البلد مع العالم الخارجي، أي إنه يتم فيه تسجيل المعاملات بين المقيمين في ذلك البلد والمقيمين في بقية بلدان العالم المختلفة (Mawla,*et.al.*,2021:177-191). عُرِّف ميزان المدفوعات على أَنَّه حالة إحصائية على شكل محاسبي الَّتي توضح مجموعة المبادلات للأصول الحقيقية، المالية والنقدية الَّتي تكون ناجمة عن نشاط الوحدة الاقتصادية المقيمون في ذلك البلد وغير مقيمين خلال مُدَّة زمنية معينة عادة ما تكون سنة كاملة (Bernard & Annie, 2009: 188) ، وميزان المدفوعات هو مرجع حسابي يسجل جميع التبادلات الدولية خلال سنة كاملة بين المقيمين داخل تراب دولة ما وباقي دول العالم (Jean & Marie ,2008: 343).

ثانياً: أهمية ميزان المدفوعات:

لميزان المدفوعات أَهميَّة بالغة تتمثل في:

1. يُعَدُّ ميزان المدفوعات أَداة مميَّزة تساعد السلطات الاقتصادية على تحديد النوع المناسب من السياسة المالية والنقدية (Al-Khayyat,2018:61).
2. ميزان المدفوعات هو كشف بيان يوضح فيما إذا كانت الدولة مدينة أَو دائنة (Odah,*et.al.*,2022:207).
3. يتيح متابعة التغيرات في موقع الدولة المعني، فيما يتعلق بالتجارة العالمية بمقارنة سلسلة موازين مدفوعاتها على مدى السنوات المتتالية (Khaled,2014:160).
4. تكمن الأَهميَّة الكبرى لميزان المدفوعات في خدمته كمؤشر على الوضع الاقتصادي الدولي المتغير لدولة ما (Mittal, 2018: 22).

ثالثاً: اختلال ميزان المدفوعات:

من النادر أَن يتوازن جانبي الإيرادات والمدفوعات، فقد يكون هناك فائض في حالة زيادة الإيرادات عن المدفوعات، ويترتب على ذلك ان تكون الدولة في موقف الدائن لبعض الدول الأَجنبيَّة (Rab'i wa Musiyat,2019:29).

حالة الفائض في ميزان المدفوعات: هنا يكون رصيد ميزان المدفوعات موجب، أَي أَنَّ المتحصلات في العالم الخارجي أَكبر من المدفوعات، في هذه الحالة تدون بنود الموازنة سالبة أَو مدينة، والأَبرز ان حالة الفائض في ميزان المدفوعات تعلن عن أَنَّ السياسة التجارية المتبعة

(والسياسات الاقتصادية الأُخرى) لم تنجح في تحقيق هدف التوازن الخارجي (Ahmed,2018:105-106).

في حالة العجز في ميزان المدفوعات: يكون الرصيد سالباً، أي أَنَّ المدفوعات للعالم الخارجي أكبر من المقبوضات وفي هذه الحالة سيفوق الجانب المدين على الجانب الدائن، وتدل حالة العجز في الميزان على أَنَّ السياسات الاقتصادية التي اعتمدها البلد فشلت في تحقيق التوازن الخارجي وهي الحالة الأكثر حدوثاً في البلدان النامية (Zarzis,2021:18).

المبحث الثالث: الدراسة القياسية:

المحور الأول: الانموذج القياسي:

أولاً: بناء الأُنموذج القياسي:

في هذ المبحث يتم بناء هيكلية الأُنموذج القياسي الخاص بالدراسة؛ وذلك بتوصيف متغيراته الأَساسية الداخلة في الأُنموذج الذي سيتم تقديره، وعليه فإِنَّ الصيغة الرياضية للأُنموذج ستكون بالشكل الآتي:

$$Y= F (X1, X2, X3, X4, X5)$$

إذ إِنَّ:

Y: وتمثل المتغير المعتمد، والمتمثل بصافي الميزان الخارجي على السلع والخدمات؛ الَّذي تم التعبير عنه بعجز الحساب الجاري وفائضه (% من الناتج المحلي الإجمالي).

X1: وتمثل سعر الصرف الرسمي (عملة محلية / دولار أمريكي).

X2: وتمثل معدل التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكين (% سنوياً).

X3: وتمثل الناتج المحلي الإجمالي (بالأَسعار الجارية / دولار أمريكي).

X4: وتمثل صادرات السلع والخدمات (بالأَسعار الجارية / دولار أمريكي).

X5: وتمثل استيرادات السلع والخدمات (بالأَسعار الجارية / دولار أمريكي).

وللتعرف على مصادر بيانات المتغيرات آنفاً وبشكل من التفصيل، فضلاً عن الحدود الزمنية والمكانية للدراسة، فسوف نقوم بأتباع الخطوتين الآتيتين، وكما يأتي:

ثانياً: توصيف متغيرات الأُنموذج وتحديد مصادر بياناتها:

بعد مراجعة الدراسات السابقة التي اعتمدت عليها هذه الدراسة ومسح المتغيرات المستخدمة في الأُنموذج القياسي، تم جمع عدد من المتغيرات التي لها تأثير معنوي على عجز وفائض الحساب الجاري. أَمَّا بالنسبة لمصادر البيانات الخاصة بهذه المتغيرات، فيتم جمعها والحصول عليها بالاعتماد على البيانات الرسمية الصادرة من البنك الدولي (WB) وصندوق النقد الدولي (IMF). والجدول أدناه يوضح متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها، وكما يأتي:

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 251-270
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.14

الجدول (1) توصيف متغيرات الدراسة ومصادر بياناتها

Variables		ID	Sources
المتغير المعتمد	الميزان الخارجي على السلع والخدمات والمعبر عنه بعجز الحساب الجاري وفائضه (% من إجمالي الناتج المحلي)	Y	IMF
المتغيرات المستقلة	سعر الصرف الرسمي (عملة محلية / دولار أمريكي)يؤثر عكسياً	X1	WB
	معدل التضخم، الأسعار التي يدفعها المستهلكين (% سنوياً) يؤثر بشكل متباين	X2	WB
	الناتج المحلي الإجمالي (بالأسعار الجارية / دولار أمريكي) يؤثر عكسياً	X3	WB
	صادرات السلع والخدمات (بالأسعار الجارية / دولار أمريكي) يؤثر عكسياً	X4	WB
	استيرادات السلع والخدمات (مليون دينار عراقي) يؤثر طردياً	X5	WB

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي إلى EViews12.

ثالثاً: حدود الدراسة الزمانية والمكانية:

أَمَّا فيما يتعلق بالحدود الزمنية، فقد اعتمدت الدراسة على بيانات السلاسل الزمنية للمُدَّة (1990-2021) أي مدى (32) سنة.

أَمَّا بالنسبة للحدود المكانية، فقد اعتمدت الدراسة لدولة (العراق) لاختيار حدودها المكانية.

أَمَّا بالنسبة لمجال الاقتصاد القياسي، فيتم تطبيقه من البرامج المتاحة بسهولة (Eviews.12)، الَّتي أُستخدمت مؤخراً في التحليل الاقتصادي القياسي. يستخدم اختبار ديكي-فولر المعزز لاختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأُنموذج، ثم يستخدم اختبار الحدود لاكتشاف ما إذا كان هناك تكامل مشترك بين المتغيرات، ثم يُستخدم أُنموذج التأخر الموزع لقياس المدى القصير و الآثار طويلة المدى للانحدار الذاتي.

2-2 اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأُنموذج Unit Root Test:

الجدول (2) نتائج اختبار جذر الوحدة لمتغيرات الأُنموذج في العراق

Unit Root Table: Augmented Dickey-Fuller Test							
At Level							
Variables		Y	LNX1	X2	LNX3	LNX4	LNX5
Constant	T-Stat.	-1.9311	-1.7443	-2.5747	-1.8972	-1.5041	-1.4910
	Prob.	0.0510	0.4000	0.1089	0.3292	0.5183	0.5248
	Sign.	*	No	No	No	No	No
Constant &Trend	T-Stat.	-2.1765	-2.7226	-3.2725	-5.7877	-2.8424	-2.7779
	Prob.	0.4853	0.2350	0.0896	0.0002	0.1939	0.2153
	Sign.	No	No	*	***	No	No
Without Constant &Trend	T-Stat.	-1.9426	-0.6986	-2.3574	-0.1089	0.6462	-0.1284
	Prob.	0.0522	0.4057	0.0200	0.6382	0.8501	0.6314
	Sign.	*	No	**	No	No	No
At First Difference							
Variables		d(Y)	d(LNX1)	d(X2)	d(LNX3)	d(LNX4)	d(LNX5)
Constant	T-Stat.	-6.6463	-7.9821	-5.5392	-15.8056	-3.9882	-6.5652
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0001	0.0000	0.0047	0.0000
	Sign.	***	***	***	***	***	***
Constant &Trend	T-Stat.	-6.5263	-7.8652	-5.4359	-17.2089	-4.0595	-6.4404
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0006	0.0000	0.0177	0.0000
	Sign.	***	***	***	***	**	***
Without Constant &Trend	T-Stat.	-6.7593	-8.0384	-5.6205	-14.2276	-3.8856	-6.5586
	Prob.	0.0000	0.0000	0.0000	0.0000	0.0004	0.0000
	Sign.	***	***	***	***	***	***
تشير الرموز (***، **، *) إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي، في حين تشير (No) إلى عدم المعنوية.							

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي إلى EViews12.

يوضِّح الجدول (2) اختبار جذر الوحدة للمتغيرات الداخلة في أُنموذج دولة العراق، إذ يشير الطرف الأول منه إلى نتائج الاختبار في المستوى "At Level"، بينما يشير الطرف الثاني إلى النتائج عند أخذ الفرق الأوَّل (At First Differences)؛ إذ يتَّضح لنا أنَّ متغيرات الدراسة جميعها (المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة) قد اصبحت ساكنة بعد أخذ الفرق الأوَّل لها، مِمَّا يشير ذلك إلى قبول فرضية العدم الَّتي تنص على أن هذه المتغيرات تمتلك جذر وحدة؛ وذلك لأنَّ القيمة الاحتمالية للاختبار عند مستوى معنوية أكبر من (5%). مِمَّا يعني أن متغيرات الدراسة جميعها متكاملة في الفرق الأوَّل (بمعنى أنها متكاملة من الدرجة الأُولى) وهذا ما يشير إلى أمكانية تطبيق نموذج الانحدار الذاتي للفجوات الزمنية الموزعة (ARDL). ويمكن ملاحظة بوادر السكون على هذه المتغيرات بعد أخذ الفروق الأُولى لها من الشكل (1).

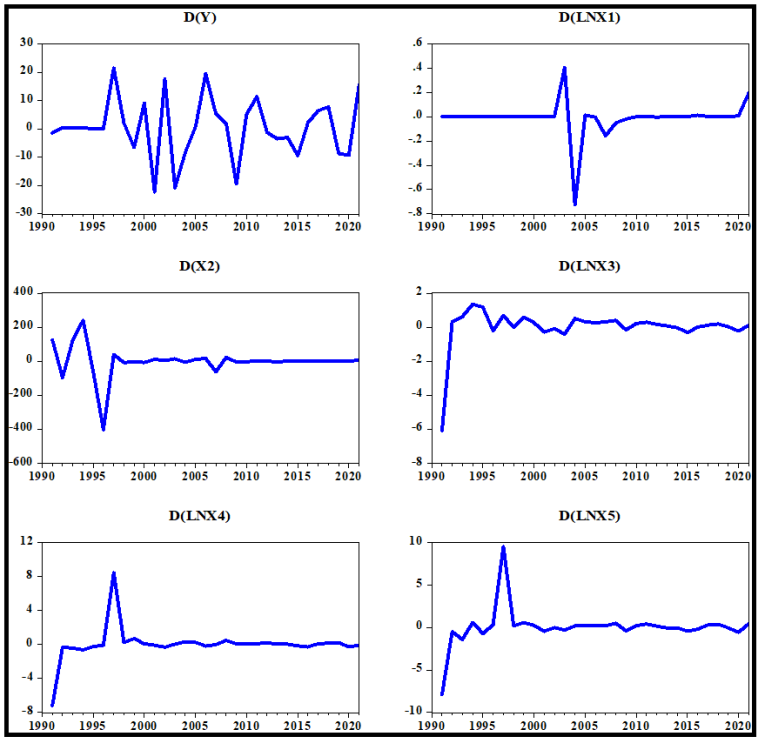

الشكل (1) اتجاهات السلاسل الزمنية لمتغيرات الأُنموذج في العراق للمدة (1990-2021)
المصدر: الشكل من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي إلى EViews12.

3-2 تحديد فترات الإبطاء المثلى Optimal Lag Selected:

توجد العديد من المعايير المستخدمة في تحديد فترات الإبطاء المثلى للأنموذج؛ اولَّتي تستخدم لتخليص الأُنموذج من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي. وبوساطة الاعتماد على معيار شوارز (SC)، فإنَّ الأُنموذج الذي سيتم اختياره عند تطبيق منهجية (ARDL) هو (1, 1, 1, 0, 1, 1)، إذ يتم اختيار طول فترة الإبطاء الَّتي تمنح أقل قيمة لهذا المعيار. والشكل (1) أدناه توضح لنا ذلك، وكما يأتي:

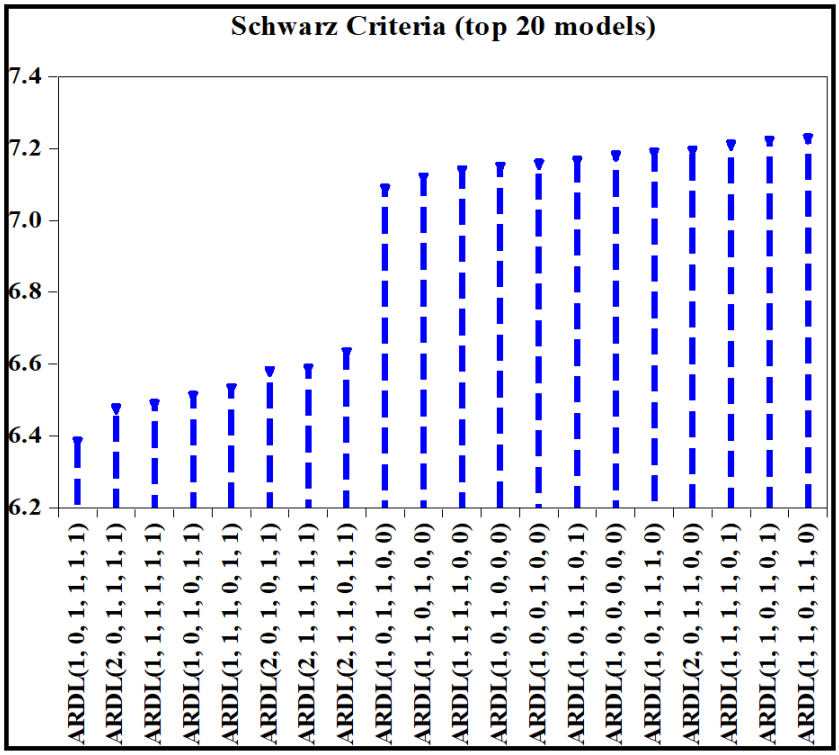

الشكل (2) نتائج فترات الإبطاء وفق طريقة معيار شوارز (SC) للأنموذج في العراق

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي إلى EViews12.

الخطوة الثالثة: اختبار التكامل المشترك The Co-integration Test:

يوضح الجدول (3)، اختبار منهجية الحدود (Bound Test Approach) والمستخدم من أجل الكشف عن علاقات التكامل المشترك بين متغيرات الأنموذج في العراق؛ إذ نلاحظ من نتائج الاختبار أنَّ قيمة (F) المحتسبة قد بلغت (19.602) وهي أكبر من قيمة (F) الجدولية وعند الحدين الأدنى والأعلى وبمستوى معنوية (5%)، وهذا ما يشير إلى رفض فرضية العدم وقبول الفرضية البديلة؛ والّتي تنص على وجود علاقات تكامل مشترك (علاقة طويلة الأجل) بين متغيرات الأنموذج (المتغير المعتمد والمتغيرات المستقلة) في العراق.

الجدول (3) اختبار التكامل المشترك لمتغيرات الأنموذج في العراق

Bounds test Approach				
Test Stat.	**Value**	**Sign.**	**I(0)**	**I(1)**
F-stat.	19.6016	10%	2.26	3.35
K	5	5%	2.62	3.79
		2.5%	2.96	4.18
		1%	3.41	4.68

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي إلى EViews12.

Journal of Business Economics for Applied Research, Vol. (6), No. (1), Part (1): 251-270
Doi: https://dx.doi.org/10.37940/BEJAR.2024.6.1.14

الخطوة الرابعة: تقدير وتحليل نتائج الأَجل الطويل والقصير ومعلمة تصحيح الخطأ:

الجدول (4) نتائج تقدير أنموذج (ARDL) لمتغيرات الأنموذج في العراق

Selected Model: ARDL(1, 0, 1, 1, 1, 1)			Dependent Variable: D(Y)	
Maximum dependent lags: 2 (Automatic Selection)				
Dynamic repressors (1 lags, automatic): LNX1 LNX2 LNX3 LNX4 LNX5				
Model Selection Method: SC			**Included observation: 31**	
Variables	**Coef.**	**Std. Error**	**T-Stat.**	**Prob.**
Long Run Coef.				
LNX1	11.28472	3.088891	3.653325	(0.0016)***
X2	0.105427	0.016777	6.284026	(0.0000)***
LNX3	4.500998	1.070101	4.206143	(0.0004)***
LNX4	-47.10202	3.502759	-13.44712	(0.0000)***
LNX5	39.17791	2.917810	13.42716	(0.0000)***
ECM = Y - (11.2847*LNX1 +0.1054*X2 + 4.5010*LNX3 -47.1020*LNX4 +39.1779*LNX5)				
Short Run Coef.				
C	-2.602000	0.671311	-3.875999	(0.0009)***
D(LNX3)	13.59102	1.409301	9.643803	(0.0000)***
D(LNX4)	-41.95381	2.872905	-14.60327	(0.0000)***
D(LNX5)	30.18277	2.035256	14.82996	(0.0000)***
ECM*	-0.870621	0.120012	-7.254472	(0.0000)***
R^2 = 0.8886		Adj. R^2 = 0.8329		
F Stat.	15.9565	Prob. (F Stat.)		(0.0000)***
تشير الرموز (***، **، *) إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي، في حين تشير (No) إلى عدم المعنوية. (ECM) تشير إلى قيمة معامل تصحيح حد الخطأ.				

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي إلى EViews12.

يوضح الجدول (4) نتيجة معلمة تصحيح الخطأ ونتائج تقدير العلاقات في الأَجل القصير والطويل، وكما يأتي:

1. ظهرت قيمة معامل تصحيح الخطأ سالبة ومعنوية وأقل من الواحد الصحيح، إذ بلغت (-0.870621) وبمستوى معنوية أَقل من (1%)، وهذه القيمة تؤكد صحة العلاقة التوازنية في الأَجل الطويل، أي أَنَّ اختلال التوازن للأنموذج في العراق يتطلب سنة وشهرين تقريباً من أَجل العودة إلى الوضع التوازني $\left\{\frac{1}{0.870621} = 1.15 \cong 1.2\right\}$.
2. وجود علاقة طردية ومعنوية في الأَجل الطويل فقط بين سعر الصرف الرسمي وعجز الحساب الجاري وفائضه وبمستوى معنوية أَقل من (1%)، أي أَنَّ ارتفاع سعر الصرف الرسمي بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري بنسبة (11.285%). وهذه النتيجة جاءت مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية ويعزى ذلك إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في البلد.
3. وجود علاقة طردية ومعنوية في الأَجل الطويل فقط بين معدل التضخم وعجز الحساب الجاري وفائضه وبمستوى معنوية أَقل من (1%)، أي أَنَّ ارتفاع معدل التضخم بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري بنسبة (0.105%). وهذه النتيجة جاءت لمطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية، إذ إِنَّ ارتفاع معدل التضخم سوف يؤدي إلى ارتفاع الاستيرادات من السلع والخدمات ومن ثُمَّ ارتفاع العجز في الحساب الجاري وفائضه.
4. وجود علاقة طردية ومعنوية في الأَجل القصير والطويل بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الحساب الجاري وفائضه وبمستوى معنوية أَقل من (1%)، أي أَنَّ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي

بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري بنسبة (13.591%) في الأجل القصير وبنسبة (4.501%) في الأجل الطويل. وهذه النتيجة جاءت مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية.

5. وجود علاقة عكسية ومعنوية في الأجل القصير والطويل بين صادرات السلع والخدمات وعجز الحساب الجاري وفائضه وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي أنَّ ارتفاع صادرات السلع والخدمات بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الحساب الجاري بنسبة (41.954-%) في الأجل القصير وبنسبة (47.102-%) في الأجل الطويل. وهذه النتيجة جاءت مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية.
6. وجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل القصير والطويل بين استيرادات السلع والخدمات وعجز الحساب الجاري وفائضه وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي أنَّ ارتفاع استيرادات السلع والخدمات بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري بنسبة (30.183%) في الأجل القصير وبنسبة (39.178%) في الأجل الطويل، وهذه النتيجة جاءت مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية.
7. أظهرت النتائج أنَّ قيمة معامل التحديد (R^2) قد بلغت (89%) أي أنَّ التغيرات التي تحدث في الأنموذج في العراق تفسرها المتغيرات المستقلة الداخلة في الأنموذج وأن المتبقي والبالغ (11%) تفسرها متغيرات أخرى خارج الأنموذج أو قد تعود للمتغير العشوائي.
8. كما أظهرت النتائج أنَّ قيمة (F) المحتسبة قد بلغت (15.957) وبمستوى معنوية أقل من (1%)، وهذا ما يشير إلى معنوية الأنموذج كلل في العراق.

الخطوة الخامسة: اختبار ما بعد تقدير الأُنموذج:

أولاً: اختبارات جودة الأُنموذج:

1. اختبار التوزيع الطبيعي للإخطاء العشوائية:

يتَّضح من الشكل (3.3) أدناه أنَّ القيمة الإحصائية لاختبار (JB) قد بلغت (0.375) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل الفرضية العدم والَّتي تشير إلى أنَّ الأخطاء العشوائية تتوزع توزيعاً طبيعياً في الأنموذج المقدر في العراق بمتوسط مساوي للصفر وبانحراف معياري بلغت نسبته (3.198).

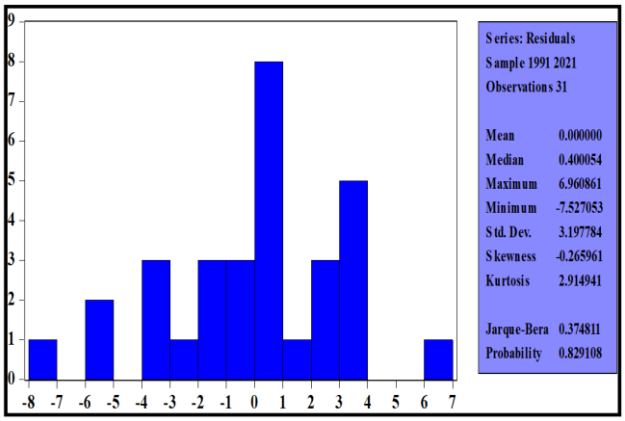

الشكل (3) اختبار التوزيع الطبيعي للأخطاء العشوائية للأنموذج في العراق

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي إلى EViews12.

2. اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي:

يتَّضح من الجدول (5) أدناه أنَّ القيمة الإحصائية لاختبار (Breusch-Godfrey) قد بلغت (0.1630) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل الفرضية العدم الَّتي تشير إلى أنَّ الأُنموذج المقدر في العراق خالٍ من مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي.

الجدول (5) اختبار مشكلة الارتباط الذاتي بين البواقي للأنموذج في العراق

Serial Correlation LM Test: Breusch-Godfrey			
stat. F	0.1630	Prob. F (2,18)	(0.8508)No
Obs*R2	0.5514	Prob. Chi-Square (2)	(0.7590)No
تشير (No) إلى عدم المعنوية.			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي إلى EViews12.

3. اختبار مشكلة عدم ثبات التباين:

يتَّضح من الجدول (6) أدناه أنَّ القيمة الإحصائية لاختبار (Breusch-Pagan-Godfrey) قد بلغت (2.148) وبمستوى معنوية أكبر من (5%)، وعليه نقبل الفرضية العدم الَّتي تشير إلى أنَّ الأُنموذج المقدر في العراق يتمتع بثبات التباين.

الجدول (6) اختبار مشكلة عدم ثبات التباين للأنموذج في العراق

Heteroskedasticity Test: Breusch-Pagan-Godfrey			
F stat.	2.1476	Prob. F (10,20)	(0.0699)*
Obs*R2	16.0516	Prob. Chi-Square (10)	(0.0982)*
تشير الرموز (***، **، *) إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي، في حين تشير (No) إلى عدم المعنوية.			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي إلى EViews12.

4. اختبار التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة:

يتَّضح من الجدول (7) أدناه أنَّ مربع أكبر قيمة لمعامل الارتباط البسيط بين أي متغيرين مستقلين في الأُنموذج بلغت (0.72) وهي أقل بكثير من قيمة معامل (R^2) والبالغة (0.89)، وهذا ما يشير إلى عدم وجود مشكلة التعدد الخطي بين المتغيرات المستقلة في الأُنموذج في العراق.

الجدول (7) مصفوفة الارتباط الخطي البسيط لمتغيرات الأُنموذج في العراق

Variables	Y	LNX1	X2	LNX3	LNX4	LNX5
Y	1.000000	-0.061935	0.334791-	0.291441	0.380661	0.422599
LNX1	-0.061935	1.000000	0.408462	-0.697047	-0.562582	-0.554214
X2	-0.334791	0.408462	1.000000	-0.590569	-0.757107	-0.758591
LNX3	0.291441	-0.697047	-0.590569	1.000000	0.850656	0.852822
LNX4	0.380661	-0.562582	-0.757107	0.850656	1.000000	-0.997730
LNX5	0.422599	-0.554214	-0.758591	0.852822	-0.997730	1.000000

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي إلى EViews12.

ثانياً: اختبار استقرارية الأُنموذج المقدر:

يتَّضح من الشكل (4) أدناه أنَّ الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي للبواقي المعاودة قد وقع داخل الحدود الحرجة وللحدين الأعلى والأدنى خلال مدة الدراسة؛ أم الخط البياني لاختبار المجموع التراكمي لمربعات البواقي المعاودة فقد وقع خارج الحد الأعلى خلال المدة (2008-

2010) ثم استقر بعد ذلك. وعليه، مِمَّا سبق، نستدل أن هناك انسجاماً واستقراراً في الأُنموذج المقدر في العراق بين نتائجه في الأجل القصير والطويل.

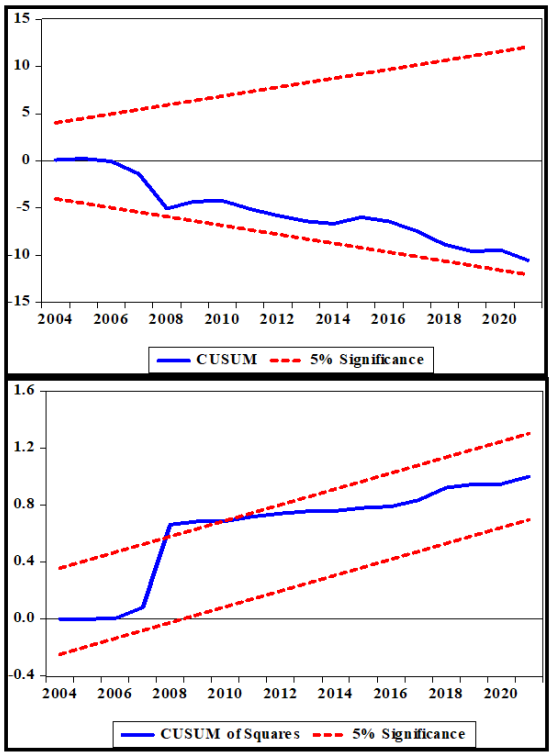

الشكل (4) اختبار الاستقرار الهيكلي (CUSUM and CUSUM of Squares) للأنموذج في العراق
المصدر: الشكل من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي إلى EViews12.

ثالثاً: اختبار الأَداء التنبؤي لنموذج حد تصحيح الخطأ:

يتَّضح من الشكل (5) أدناه أَنَّ قيمة معامل ثايل قد بلغت (0.168532)؛ وهي أَقل من الواحد الصحيح. في حين بلغت قيمة نسبة التحيز (0.000133)؛ وهي أَقل من الواحد الصحيح وقريبة من الصفر. أَمَّا قيمة نسبة التباين فقد بلغت (0.000106)؛ وهي أَقل من الواحد الصحيح وقريبة من الصفر. وأخيراً بلغت قيمة نسبة التغاير (0.999761)؛ وهي أَقل من الواحد الصحيح.

عليه نستدل أن الأُنموذج المقدر في العراق يتمتع بقدرة عالية على التنبؤ في مدة الدراسة، وعليه يمكن الاعتماد على نتائج هذا الأُنموذج في التحليل وتقييم السياسات والتنبؤ بها في المستقبل.

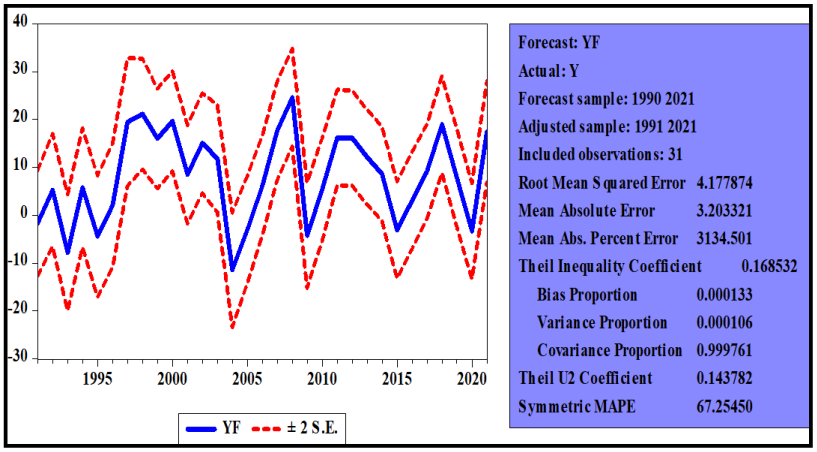

الشكل (5) القيم الفعلية والمقدرة للأنموذج في العراق

المصدر: الشكل من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي إلى EViews12.

الخطوة السادسة: اختبار العلاقات السببية لكرانجر Granger Causality Teat:

يوضح الجدول (8) أدناه، نتائج اختبار العلاقة السببية لكرانجر بين متغيرات الأُنموذج في العراق خلال المدة (1990-2021)، وكالآتي:

الجدول (8) اختبار العلاقة السببية لكرانجر بين متغيرات الأُنموذج في العراق

Pairwise Granger Causality Tests			
Sample: 1990 2021			
Lags: 2			
Null Hypothesis:	**F-Stat.**	**Prob.**	**Direction of Causality**
LNX3 does not Granger Cause X2	13.6694	(0.0001)***	LNX3 ⟹ X2
LNX4 does not Granger Cause X2	14.4783	(0.0000)***	LNX4 ⟹ X2
X2 does not Granger Cause LNX4	27.1001	(0.0000)***	X2 ⟹ LNX4
LNX5 does not Granger Cause X2	17.8474	(0.0000)***	LNX5 ⟹ X2
X2 does not Granger Cause LNX5	21.1777	(0.0000)***	X2 ⟹ LNX5
LNX3 does not Granger Cause LNX4	4.03225	(0.0304)**	LNX3 ⟹ LNX4
LNX3 does not Granger Cause LNX5	4.15350	(0.0277)**	LNX3 ⟹ LNX5
تشير الرموز (***، **، *) إلى مستوى المعنوية عند (1%، 5%، 10%) على التوالي، في حين تشير (No) إلى عدم المعنوية.			

المصدر: الجدول من إعداد الباحثان اعتماداً على مخرجات البرنامج الاحصائي إلى EViews12.

يلاحظ من الجدول (3.8) آنفاً ما يأتي:

1. وجود علاقة سببية ذات اتجاه وأحد بين (LNX3) وكل من (LNX5 and LNX4, X2)، وهذا ما يشير إلى أَنَّ الناتج المحلي الإجمالي يتسبب بكل من (معدل التضخم، صادرات السلع

والخدمات واستيرادات السلع والخدمات) وعند مستوى معنوية أقل من (1% و 5%) على التوالي.

2. وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من (LNX4) و (X2)، وهذا ما يشير إلى أَنَّ صادرات السلع والخدمات ومعدل التضخم يتسبب بعضهما بالبعض الآخر وعند مستوى معنوية أقل من (1%).
3. وجود علاقة سببية ثنائية الاتجاه بين كل من (LNX5) و (X2)، وهذا ما يشير إلى أَنَّ استيرادات السلع والخدمات ومعدل التضخم يتسبب بعضهما بالبعض الآخر وعند مستوى معنوية أقل من (1%).

المحور الثاني: الاستنتاجات والمقترحات:

أولاً: الاستنتاجات:

1. وجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل الطويل فقط بين سعر الصرف الرسمي وعجز الحساب الجاري وفائضه وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي أَنَّ ارتفاع سعر الصرف الرسمي بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري بنسبة (11.285%). وهذه النتيجة جاءت مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية ويعزى ذلك إلى عدم مرونة الجهاز الإنتاجي في البلد.
2. وجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل الطويل فقط بين معدل التضخم وعجز الحساب الجاري وفائضه وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي أَنَّ ارتفاع معدل التضخم بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري بنسبة (0.105%). وهذه النتيجة جاءت لمطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية، إذ إنَّ ارتفاع معدل التضخم سوف يؤدي إلى ارتفاع الاستيرادات من السلع والخدمات ومن ثُمَّ ارتفاع العجز في الحساب الجاري وفائضه.
3. وجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل القصير والطويل بين الناتج المحلي الإجمالي وعجز الحساب الجاري وفائضه وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي أَنَّ ارتفاع الناتج المحلي الإجمالي بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري بنسبة (13.591%) في الأجل القصير وبنسبة (4.501%) في الأجل الطويل. وهذه النتيجة جاءت مخالفة لمنطوق النظرية الاقتصادية.
4. وجود علاقة عكسية ومعنوية في الأجل القصير والطويل بين صادرات السلع والخدمات وعجز الحساب الجاري وفائضه وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي أَنَّ ارتفاع صادرات السلع والخدمات بنسبة (1%) سيؤدي إلى انخفاض عجز الحساب الجاري بنسبة (41.954-%) في الأجل القصير وبنسبة (47.102-%) في الأجل الطويل. وهذه النتيجة جاءت مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية.
5. وجود علاقة طردية ومعنوية في الأجل القصير والطويل بين استيرادات السلع والخدمات وعجز الحساب الجاري وفائضه وبمستوى معنوية أقل من (1%)، أي أَنَّ ارتفاع استيرادات السلع والخدمات بنسبة (1%) سيؤدي إلى ارتفاع عجز الحساب الجاري بنسبة (30.183%) في الأجل القصير وبنسبة (39.178%) في الأجل الطويل، وهذه النتيجة جاءت مطابقة لمنطوق النظرية الاقتصادية.

ثانياً: المقترحات:

1. وضع استراتيجية لتنويع هيكل الصادرات والاستيرادات لتنويع مصادر الدخل وذلك بتوسيع القاعدة الاقتصادية وإقامة ركائز اقتصاد حقيقي مكون من قاعدة إنتاجية ومالية وخدمية، يسهم في إيجاد مصادر أُخرى للدخل إلى جانب القطاعات الضعيفة اقتصادياً.
2. العمل على التقليل من حجم استيرادات السلع الاستهلاكية، وذلك بتشجيع الصناعة المحلية ودعم القطاع الخاص، وتدعيم إنشاء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وضرورة العمل على وضع سياسات اقتصادية لتهيئة الظروف المناسبة لجلب الاستثمارات الأَجنبيَّة واستقطاب رؤوس الأموال الأَجنبيَّة.

المصادر والمراجع:

1. Abd al-Hadi, Ben Hadi & Nadia, Dadu, 2021, The impact of the exchange rate on the balance of payments, an econometric analytical study of the case of Algeria (1980-2019), Master's thesis, Faculty of Commercial Economic Sciences and Management Sciences, Department of Economic Sciences, Ain Temouchent University, Belhaj Bouchaib, Algeria.
2. Abd, Muhannad Khamis & Abd, Nazem Abdullah, 2021, Measuring and analyzing the impact of economic growth and poverty on the disparity in income distribution in the Iraqi economy for the period (1999-2019), Journal of Business Economics for Applied Research, university of Fallujah Vol. 1,No 2, PP:147-175.
3. Abdelkader, Mourad, 2011, Study of the Impact of Monetary Variables on the Exchange Rate of the Algerian Dinar Against the US Dollar During the Period (1974-2003), Master Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Management Sciences, University of Kasdi Merbah Ouargla, Algeria.
4. Ahmed, Atika Othman Al-Ataa, 2018, The Impact of Economic Liberalization Policy in the Sudanese Balance of Payments for the Period (1992-2016), PhD thesis, College of Graduate Studies and Scientific Research, Chandi University.
5. Al-Abadi, Raed Khudair, 2018, The role of research and development in economic growth, selected international experiences with reference to Iraq, PhD thesis, College of Administration and Economics, University of Karbala.
6. Al-Khayyat, Adnan Younis, 2018, Economics of International Reserves, Dar Al-Ayyam for Publishing and Distribution, 2nd edition, Jordan.Bernard,Guillochon, Annie, Kawecki, 2009, Economie internationale, Dunod, Panis .
7. Al-Mawla, Sobhi Abdel-Ghafour, Shalal, Ammar Abdel-Hadi, Hammad, Saad Abdel-Karim, Fajr, Heyman Salman, 2021, The Impact of Trade Openness on the Balance of Payments in Iraq: An Empirical Study Using the ARDL Model for the Period 2004-2019), Journal of Business Economics for Applied Research, university of Fallujah, Vol. 1, No. 2, PP:177-191.
8. Al-Sharafat, Ali Jadoua, 2010, Economic Development in the Arab World, Dar Jalees Al-Zaman, first edition, Jordan.
9. Al-Tamimi, Abbas Fadel Rasan, 2019, Inflation and its reflection on return and risk, Ahl al-Bayt Magazine, Volume 1, Issue 24.

10. Atallah, Saif Mudaf, Abdullah, Ahmed Abbas, 2021, The role of the agricultural sector in achieving economic growth in Iraq for the period (1996-2016), Journal of Business Economics for Applied Research, university of Fallujah Vol. 1, No. 2,PP: 271-290.
11. Bentaria, Houria, 2017, Analytical Study of the Algerian Balance of Payments during the Period from 1970-2014, Master Thesis, University of Kasdi Merbah and Rafla, Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, Algeria
12. Erekat, Harbi Muhammad Musa, 2013, Development and Economic Planning (Concepts and Experiences), Dar Al Bidaya Publishers and Distributors, first edition, Amman, Jordan.
13. Faryal, Qaboosh, 2018, The Impact of Economic Diversification on Economic Growth in Algeria during the Period (1990-2015), Master Thesis, Faculty of Economic Sciences, Management Sciences and Commercial Sciences, University of Oum El-Bouaghi - Larbi Ben M'hidi - Algeria.
14. Fatima Shifanya, Fatima Rinsha, Fatima Thahava, 2021,The Realtion ship between Exchange Rate and Trade Balance Empirical Evidence from Sri Lankes, The Journed of Asian Finance, Economics and Business.
15. Hamid, Shaima Faris 2021, Growth Possibilities in Light of Inflation Targeting and Exchange Rate Liberalization, Study of Selected International Experiences for the Period (1990-2019), Unpublished Master Thesis, College of Administration and Economics, University of Mosul, Mosul, Iraq.
16. Ibrahim, Ahmed Ibrahim Jumaa, 2017, The Effect of Fluctuations in the Exchange Rate on the Balance of Payments, Iraq Case Study (2000-2015), Master Thesis, Al-Neelain University.
17. Jean-Paul, Tasasa, 2013, «Modèles Macroéconomiques: Théories de la croissance endogène», Laboratoire d'Analyse- Recherche en Économie Quantitative (Lareq).
18. Kazem, Rahim, Musa, Fadel, Marza, Susan Ali, 2023, The duration of the effectiveness of the absorption approach in addressing the imbalance in the Iraqi balance of payments for the period (1990-2017), Ahl al-Bayt Magazine, Volume 1, Issue 32.
19. Khalaf, Falih Hassan, 2006, Development and Economic Planning, Dar Jedar International Book, first edition, Amman, Jordan.
20. Khaled, Jamil Muhammad, 2014, Fundamentals of International Economics, Academicians for Publishing and Distribution, Jordan.
21. Khalil, Sami, 2007, International Economics, Book Two, Dar Al-Nahda Al-Arabiya, Cairo.
22. Mittal Sugandh, 2018, Balance of payments Indian Perspective, IJSART, Vol 4, No11.
23. Mutlaq, Haitham Hamid, Hashem, Souad Qassem, Al-Dagher, Mahmoud Muhammad, 2021, Measuring the relationship between inflation and the exchange rate in formulating monetary policy in Iraq for the period (1990-1980), Journal of Economic and Administrative Sciences, University of Baghdad, Volume 27, Number 125.
24. Najari, Chloe Moussa, 2010, Foreign Exchange Policy and its Relationship to Monetary Policy, An Analytical Study of the Political Economic Effects of Foreign Exchange, 1st Edition, Hussein Modern Library.
25. Najib, Sahraoui Mohamed, 2016, A study of the causal relationship between the problems of unemployment and inflation in Algeria (1980-2014), Master's thesis (unpublished), Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, Makassed University, Algeria

26. Nehme, Samir Fakhry, 2011, The reciprocal relationship between the exchange rate and interest and its reflection on the balance of payments, Amman.
27. Odeh, Mohamed Hassan, Ahmed, Hussein Ali, Shehab, Ali Talib, 2021, Study and Analysis of the Iraqi Balance of Payments for the period (2003-2018), Al-Muthanna Journal of Administrative and Economic Sciences, Volume 11, Number 2.
28. Oyaya, Saleh, Khalil, Abdel-Razzaq, 2018, The Impact of Changes in the Exchange Rate and Domestic Inflation on the Balance of Payments, Algeria Case Study (1990-2016), Studies Journal, Economic Issue, Volume 15, Issue 2.
29. Quarterly and Recommendations, Ahmed, Ismail, 2019, The Impact of the Currency Deterioration on the Balance of Payments, Algeria Case Study 2001-2010, Master Thesis, Faculty of Economic, Commercial and Facilitation Sciences, Mohamed Boudiaf University - M'sila, Algeria.
30. Salma, Doha, 2015, The Impact of Exchange Rate Fluctuations on the Trade Balance and Ways to Address It, "A Case Study of Algeria", PhD thesis, Faculty of Economic Sciences, Commercial Sciences and Management Sciences, University of Mohamed Khedir Biskra.
31. Yousif M.K, Farong, Musab M.A. Almahdi, 2017, The Determinants Factors of Balance of payments; An Investigation from sudan through the period. 1980-2016, American scientific Research, Journal for Engineering, Technology, and Sciences (ASR JETS) Vol 38, No 1.
32. Zarzis, Hamdiya Adel Jalil Zarzis, 2021, The role of economic policies in correcting the imbalance of payments for selected countries for the period (1990-2021), with special reference to Iraq, College of Administration and Economics, University of Mosul.